المحور الأول

دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية البشرية في مصر وتحديات المستقبل

دكتور / عدلي سعداوي
أستاذ مساعد الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة بالفيوم - جامعة القاهرة

دكتورة / إيناس السيد صادق
مدرس الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة بالفيوم - جامعة القاهرة

الملخص والتوصيات

تعتبر التنمية البشرية هي وسيلة وغاية لأي جهد تنموي، فالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي ينبغي أن يتحركا معا حيث يدفع كل منهما الأخر علي طريق التقدم. وفي هذا الصدد يجب الدراسة الموضوعية لجهـود التنمية البشرية في مصر، والثغرات وعوامل الضعف التي اعترت مسيرة التنمية خلال الـسنوات الماضـية، و تدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض التحديات التي تواجهها مصر في مجال التنمية البشرية، وذلك كواحدة من أهم القضايا المعاصرة، للإيفاء بذا الغرض يتم التطرق إلى العناوين التالية: التعرف علي مفهـوم التنمية البشرية ومؤشراتا.تحليل تطور التنمية البشرية في مصر بالمقارنة ببعض الدول العربية.تحليـل محـددات وإمكانيات التنمية البشرية الشاملة في مصر. وضع تصور لبعض المقترحات الهامة للنهوض بمعـدلات التنميـة البشرية في مصر.

وبصفة عامة يعتبر المفهوم الأدق للتنمية البشرية هو الذي يتضمن أنا عملية تغيير ارتقـائي مخطـط للنهوض الشامل بجودة حياة الناس في مختلف جوانبها، يتشارك فيها الناس بعدالة لتحمـل أعبائهـا وتقاسـم عوائدها. ويتكون دليل التنمية البشرية من ثلاث أدلة فرعية:هي دليل توقع الحياة، وهو يجمع بين مؤشري طول الحياة الصحة؛ دليل التعليم، حيث يرتبط التعليم بتحسن نوعية الحياة وسهولة الوصول إلى المعرفـة، كمـا إن التعليم يساهم بفاعلية في تمكين الفرد من الحصول على فرص العمل؛ دليل الناتج المحلى الاجمالى، وهـو يجمـع عديد من المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على حياه الناس.

حيث يتضح ترااالسكان.ي ترتيبها بين الدول من (١١٥) إلي (١٢٠) وذلك بين ١٧٥ دولة شملـهم التقرير، حيث تقع مصر في الثلث الأخير من مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية حيث يشير ذلك لوجـود مجالا كبيرا لإعادة تخصيص الموارد المتاحة، إيجاد سياسات فعالة وملائمة لترجمة منافع النمو الاقتصادي، من أجل تحقيق تنمية بشرية شاملة وعادلة، وهو ماتحاول هذه الدراسة أن تحلله بمنطقية، حتى تكـون الـصورة أكثـر وضوحا، حيث تعاني مصر من تدني مستوي كل من دليل التعليم ودليل الناتج المحلي الإجمالي، حيث تزيد نسبة الأمية عن ٤٤,٧% ، وتصل قيمة دليل الفقر البشري إلي نحو ٣١,٢ % من جملة السكان. وعلي الرغم من أهمية مؤشر التنمية البشرية، إلا أنه ليس المؤشر الوحيد للأداء الاقتصادي، حيـث تتعـدد مؤشـرات الأداء

الاقتصادي بجوانبه المختلفة مثل مؤشرات الحرية الاقتصادية، البيئة، الشفافية، العولمـة، الاسـتثمار الأجـنبي، ويحاول المؤشر الأخير أن يرصد مدي نجاح الدولة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، حيث ينقسم إلى شـقين يشيرالاول إلى مدي نجاح الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية، بينما يشير الثاني إلى مدي توافر إمكانيـات الاستثمار الأجنبي فيها. وتحتل مصر المرتبة) ٩١ (بالنسبة للأداء، (٦٢) بالنسبة للإمكانيات مـن بـين ١٤٠ دولة، بما يفيد بان مصر لا تستفيد من إمكانياتا الفعلية بالكفاءة المطلوبة. تشير مؤشرات التنمية البـشرية في مصر إلى أنه مازال هناك تفاوتا كبيرا في معظم مؤشرات التنمية سواء علي مستوي المحافظات، أو بين الريـف والحضر بصفة خاصة في محافظات الوجه القبلي، هذا بالإضافة إلي الفجوة النوعية بين الذكور والإناث. حيـث أن المحافظات الحضرية الأربع (بورسعيد ، القاهرة، الجيزة، الإسكندرية) مازالت هي المحافظات التي تحتل المرتبة الأولي في مؤشرات التنمية البشرية، كما ترتفع مؤشرات التنمية في محافظات الوجه البحري عن محافظات الوجه القبلي، حيث اتضح أن أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية (٠,٨٣١) يوجد في حى شرق بمحافظة بـور سـعيد والتي تعادل مرتبة البحرين علي مستوي العالم (٣٩) ، بينما أدنى قيمة لدليل التنمية البشرية (٠,٥٢٩) كانت لمركز ومدينة دار السلام في محافظة سوهاج والتي تعادل مرتبة كينيا علي مستوي العالم (١٣٤) .

وبالرغم من أهمية التعليم وأثره على التنمية بجوانبها المختلفة، إلا أنه لا يتجاوز الإنفاق عليـه نحـو ٦,٧% من موازنة الإنفاق العام للدولة (عام ٢٠٠٠/٢٠٠١). حيث بلغت نسبة الإنفاق علي التعليم نحـو ٣,٧% فقط من جملة الإنفاق الحكومي خلال الخطة الخمسية الأخيرة (١٩٩٧-٢٠٠١)، حيث استحوذت المحافظات الحضرية علي أكثر من ٢٦,٦% منها (١٨,٢% من جملة السكان)، بينما لاتزيد النسبة الموجهـة للوجه القبلي عن ١٨,٦% (٣٧% من جملة السكان)، ولا تزيد النسبة الموجهة لمحافظة الفيوم التي تعاني مـن أعلي نسبة للامية عن ١,٥% (٣,٤% من جملة السكان) . بما يستلزم إعادة النظر في توزيع الإنفاق الحكومي بصفة عامة.

وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهت للقطاع الصحي خلال السنوات الماضية إلا أنا لا تتجاوز ٢,٤% من الناتج المحلى الإجمالي ونحو ٧,٢% من اجمالى الإنفاق العام (عام ٢٠٠٠/٢٠٠١). حيث بلغت نسبة الإنفاق علي الصحة نحو ٢,٢% فقط من جملة الإنفاق الحكومي خلال الخطة الخمـسية الأخـيرة (١٩٩٧-٢٠٠١)، حيث استحوذت المحافظات الحضرية علي أكثر من ٢١,٤% منها (١٨,٢% من جملـة السكان)، بينما لا تزيد النسبة الموجهة للوجه القبلي عن ١٦,٦% (٣٧% من جملة الـسكان)، ولا تزيـد النسبة الموجهة لمحافظة الفيوم عن ٢,٢% (٣,٤% من جملة السكان)، حيث لا يزيد نصيب المحافظة من جملة الإنفاق الحكومي للخطة الخمسية الأخيرة عن ٢,٣% ، وهو مالا يتناسب مع احتياجاتا التنموية

ومقارنة متوسط نصيب الفرد بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية بالمتوسط العام له علي مـستوي الجمهورية يلاحظ أن يزيد بنسبة تتراوح بين (٨٢% ، ٣٥%) بكل من المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود علي الترتيب ، بينما تنخفض بنسبة تتراوح بين (-٩,٥% ، -٨,٦%) بكل من محافظات الوجه القبلي والوجه البحري علي الترتيب، وتنخفض بنسبة تصل إلي ما يزيد عن-٣٤,٨% بمحافظة الفيوم بما يؤثر علـي التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وأصبح قياس مدى التقدم في سبيل تحقيق أهداف التنمية من اولويات منظمات التنمية والتمع الدولى لسنوات عديدة كما أصبحت الحكومات الوطنية تتم بتحديد مؤشرات توضح مقدار التحـسن أو التـدهور الذي طرأ على التنمية ومستوى حياة السكان خلال حقبة الثمانينات من القرن الماضي اتضح ان اتخاذ متوسط الدخل الفردى وحدة كمقياس للتنمية غير كاف لمعرفة وفهم الفروق التي تحدث بين معدلات التنمية في الدول المختلفة، كما انه غير كاف لتوضيح المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية البشرية، كمؤشر مركب يمكنـة ان يعكس الأبعاد الأساسية للتنمية في التمع بصورة أكثر شمولا.

لاشك في ان ما تظهره البيانات السابق عرضها بجزئيات الدراسة المختلفة من وجود تفاوتات واضـحة بين قيم مؤشرات التنمية بين المناطق المختلفة إنما يعكس قدرا من عدم المساواة، وهو ما يمكن اعتباره في حـد ذاته دليلا علي انخفاض مستوي التنمية البشرية.

وبتحديد أهم المعوقات والاختلالات التي تقف حجر عثرة في طريق التنمية البشرية بصفة عامة. حيث تستند الرؤية المستقبلية الهادفة إلي تحسين مستوي التنمية البشرية بصفة عامة إلي التأثير في العوامل المؤديـة إلي تطوير كل من المستوي الصحي والتعليمي والاقتصادي للسكان، وذلك بتوجيه قدرا اكـبر مـن الاهتمـام والتطوير، مع ضمان عدالة توزيع تلك الموارد بين الريف والحضر، بما يتمشى من ناحية مع عدد السكان ومع مقدار المعاناة والحرمان البشري التي يعيشون في ظلها، بالإضافة إلي تشجيع مساهمات التمع المدني بكافة صوره التعاوني والخاص والأهلي لتنفيذ مختلف الأنشطة التنموية.

وبتحليل هذه الجوانب بموضوعية تساعد في توضيح الصورة إمـام متخـذي القـرارات وواضـعي السياسات والخطط المرتبطة بالتنمية البشرية. لتحديد أهم العوامل المؤثرة علي مسيرة التنمية البشرية في مصر، واليات المشاركة الاجتماعية دورها في دفع عجلة التنمية. حيث تبين وجود علاقة طرديـه معنويـه إحصائيا بين قيمه دليل التنمية البشرية، وبين كل من نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية، سنوات توقع الحيـاة عند الميلاد، نسبة المشتغلون بالمهن العلمية والفنية من قوة العمل (١٥+)، قوة العمل (١٥+) كنسبة مئوية من إجمالي السكان، نسبة المئوية للإناث من قوة العمل (١٥+). و وجود علاقة عكسية معنوية إحصائية بين دليل التنمية البشرية، وبين العاملين بالزراعة كنسبة مئوية من قوة العمل (١٥+). وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي حيث تزداد نسبة العاملين بالزراعة، بالمناطق الريفية حيث تنخفض معدلات التنمية البشرية بصفة عامة.

لذا توصي الدراسة بضرورة وضع استراتيجية عامة للتنمية الشاملة وإعادة الاعتبار لدور الدولـة في هذه الاستراتيجية التي تشارك في صياغتها والإشراف على تنفيذها مؤسسات وهيئات التمع المـدني. إعـادة التمع بذاته، من خلال توسيع المشاركة وحرية الرأي واحترام الذات، حيث يبقى الـشعب هـو الـضمانة الوحيدة والأكيدة، لبناء المستقبل ومحاربة الفساد وتحمل أعباء المواجهة أياً كان نوعها. وضع استراتيجية بنـاء مجتمع علمي، يقوم على المعرفة للجميع، والمعلوماتية في خدمة التمع وتطوره، مما يستتبع استراتيجية للتعليم في كافة مراحله واستراتيجية للبحث العلمي وضع استراتيجية للتشغيل والقضاء على البطالة والفقـر في مـدة محددة . مع ضرورة وضع أولوية قصوى لبرنامج قومي للنهوض بالريف المصري، حيث تعتبر التنمية الريفية هي جوهر التنمية الشاملة، بما يتطلب تبنى هذة المفاهيم، وترجمتها إلى خطط وبرامج عملية تساعد علـى تقلقـل

الفروق والتباينات في **التنمية البشرية** في **كافة محاورها، مثل الفجوات فيما** بين **الريف والحضر، وبين الـذكور والإناث، وبين أقاليم الدولة فضلا عن المساعدة على استدامة وتواصل التنمية البشرية.**